

السيستاني وبلاسخرات يخرقان الأعراف القانونية والدبلوماسية



من العراقيين، ولكن انطلاق الثورة الشبانية العراقية، قبل نحو سنة، كان إعلاننا صريحا بزوال الجزء الأكبر من ذلك التأثير، فالعراقيون يذكرون جيدا كيف ادار السيستاني ظهره للتكليف الشرعي بوجود مجاهدة المحتلين لأرض المسلمين وأقتى بعدم التعرض للقوات الغازية، كما يذكرون كيف أوجب انتخاب الفاسدين بفتوى نصت على أن من لم ينتخبهم تحرّم عليه زوجته، كما لم يغب عن ذاكرتهم استقباله ودعمه للفاسدين طوال السنوات الـ17 الماضية، ولو قرئ بيان مكتب السيستاني بإمكان سببته أن فيه اعترافاً بزوال ذلك التأثير. خلاصة القول، إن المنصة الوحيدة المخولة بمخاطبة الشعب هي انتفاضة الشباب الممثلة لعموم الشعب والناطقة باسمه، فلا يجوز لأحد غيرها لا أمم متحدة ولا مرجع ديني أن يبت في أمر عراقي، صغر هذا الأمر أم كبير. والسلام للشهداء.

توصلت لجنة التحقيق الهولندية إلى أن السيدة جينين هينيس مسؤولة عن هذا الخطأ الكبير وأنها كذبت في ما قالته في البرلمان إنه لم يقتل هناك مدنيون عراقيون، والأسوأ من ذلك لاحظت الصحافية الهولندية السيدة جينين هينيس في داخل العراق وسالتها عن هذا الموضوع ورفضت الإجابة عنه. أنا لا أعرف كيف وبأي حق وبأي دين وبأي إسلام وبأي تشريع يتم استقبال مسؤولة عن قتل 70 عراقيا سمعتها مشوبة بالفساد، والأمم المتحدة لم يكن لها دور حقيقي فعال إيجابي في العراق أو في أي مكان في العالم لأنها دائرة فاسدة أينما تضع يديها تسوء الأمور، ولكن الأسوأ من ذلك كله أن شخصا مسؤولا عن قتل 70 عراقيا وهو أجنبي يتم استقباله من قبل السيد السيستاني ولا يتم استقبال العراقيين، يتساءل قنبر، وينصح مكتب السيد السيستاني بالابتعاد عن هذه المرآة. صحيح أن السيد السيستاني كان يمتلك تأثيرا كبيرا على قطاعات واسعة

والحقيقية ضد الفساد والقتل والطائفية والتبعية لإيران. والمهري، وكيل المراجع الشعبية في الكويت، هو نفسه الذي نفى أن يكون للفتوى التي أصدرها السيستاني القاضي بتحريم مساندة أميركا لإسقاط النظام العراقي وتحرير العراق، أي حجة من الناحية الفقهية الشرعية ومن الناحية الواقعية، لأنها، بزعمه، صدرت تحت إكراه نظام صدام للمرجع، وقد نشر هذا النفي في صحيفة الوطن الكويتية في عدد الثلاثاء 24 من سبتمبر 2002.

النقائض الدبلوماسية متبادلة بين الأمم المتحدة والمرجعية، فكلاهما خرق الأعراف، وبلاسخرات تجاوزت مهمتها، ورجل الدين الأجنبي المقيم تدخل في الشأن الوطني الداخلي

ركز البيان، الصادر عن مكتب السيستاني، على أن الانتخابات النيابية المقرر إجراؤها في العام المقبل تحظى بأهمية بالغة، ويجب أن توفر لها الشروط الضرورية، التي تضيء على نتائجها درجة عالية من المصداقية، لتشجيع المواطنين على المشاركة فيها، بصفة واسعة، مقررًا أن المزيد من التأخير في إجراء الانتخابات أو إجرائها من دون توفير الشروط اللازمة لإنجاحها لا تكون نتائجها مقبولة لعظم المواطنين سيؤدي إلى تعميم مشكلات البلد والوصول إلى وضع يهدد وحدته ومستقبل أبنائه، وسندعم عليه جميع الأطراف المعنية المسكدة بزمام السلطة في الوقت الحاضر. دعا البيان، أيضاً، الحكومة الراهنة إلى الاستمرار

صدر عن مكتب السيستاني، عقب زيارة جينين هينيس بلاسخرات له في النجف بيانا أوضح أن موقف المرجع متطابق مع الموقف الأميركي، ومع ما طلبته أميركا من رئيس الوزراء الحالي في العراق مصطفى الكاظمي، خلال زيارته إلى واشنطن، مما يكشف عن أن ثمة تنسيقاً بين الإثنين، وهو أمر لم يستغربه سفير عراقي سابق هو الدكتور مظفر الأمين، حينما أوضح، في حديث معي، أن العلاقة بين رجال المرجعية الشيعية والإمبراطورية البريطانية تعود إلى القرن التاسع عشر، إذا لم تكن قبل ذلك، ففي بداية سنة 1900، أصدر السلطان الفارسي قانوناً بزيادة الضرائب على تجار البازار الإيراني مما أثقل كاهلهم ووقفت معهم المرجعية، التي اعتادت على الوقوف مع التجار بوصفها تتسلم منهم أموال الخمس، التي يعتاش المعمون عليها، فأضربوا وتمردوا على أوامر السلطان الذي أراد الهجوم على المرجعية والبازار ولكن بريطانيا وفتت معهم ومنعت السلطان من شن أي حملة ضددهم وأجبرته على إجراء إصلاحات كثيرة لصالح المرجعية والبازار، والتي سميت "المشروطية" سنة 1905.

ومنذ ذلك الوقت أصبحت حقيقة معروفة أن بريطانيا تربطها بالمرجعية الشيعية روابط قوية ومصلة مشتركة، ولهذا فإن أميركا وحلفائها اتصلوا بالسيستاني، قبل غزو العراق سنة 2003 واستحصلوا الفتوى بعدم محاربة المعتدين و مقاومتهم، وتسلم وكيله في الكويت السيد محمد باقر الموسوي المهري 200 مليون دولار كعربون لموقفه المخزي بحق العراق، الذي أكرمه، وهو ما أعلنه وزير الدفاع الأميركي السابق دونالد رامسفيلد، والانطباع السائد أن بريطانيا لا زالت تربطها بالسيستاني علاقة وثيقة، وإن كنا لا نعرف مدى عمقها ومدى التزامها بها، ولكن ما نشاهده أنه يتناغم مع مطالب الدول الغربية أكثر بكثير من مطالب الشعب العراقي يمس أمن البلاد.



د. باهرا الشيلخي
كاتبة عراقية

يتساءل مراقبون ومحللون ومتابعون للشأن العراقي لماذا تصر الأمم المتحدة على أن تضع المرجعية الدينية على قمة العملية السياسية في العراق.. هل العراق دولة دينية؟ ولماذا لم تلتق الممثلة الخاصة للأمم العام للأمم المتحدة في العراق، جينين هينيس بلاسخرات مراجع طوائف عراقية أخرى، واختزلت الطوائف العراقية كلها بالمرجعية في النجف على أنها مفتاح الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني في البلاد؟

تجليات مصرية لدبلوماسية الجامعات الأجنبية



محمد أبو الفضل
كاتب مصري

أصبحت الجامعات الأجنبية في مصر تصلح كمؤشر لمعرفة طبيعة العلاقة مع الدول التي تنتهي إليها، فقد افتتح الرئيس عبدالفتاح السيسي، الأربعاء، الجامعة اليابانية بمصر، ما فهم منه أن العلاقات مع طوكيو شهدت وسوف تشهد نموا ملحوظا، فوجود المسمى، بصرف النظر عن وجود فرع له في الدولة المقابلة، يكفي للحديث عن دلالات متنوعة.

لدى المراقبين مقاييس مختلفة يمكن من خلالها معرفة مستوى الحرارة السياسية بين الدول. وهناك أنواع عديدة للدبلوماسية غير التقليدية تستخدم لتطوير الروابط المشتركة. وجرى الحديث كثيرا عن هذه وثق، فكل دولة تتخذ ما تراه مناسباً للحفاظ على مصالحها. وانتعشت دبلوماسية المساعدات مع ظهور فيروس كورونا. ويبدو أن دبلوماسية التعليم في سبيلها لمزيد من الرواج تدريجيا.

دخل تأسيس فروع للجامعات الأجنبية المنطقة منذ زمن طويل من زاوية ثقافية، على أساس أنها واحدة من أدوات القوة الناعمة التي تمكن دولة ما من الاحتفاظ بنفوذ لها يتطوي على معالم سياسية عميقة. وذاع صيت نماذج كثيرة في دول العالم.

بدأت الجامعات الموازية تجد نشاطا في المنطقة العربية السنوات الماضية، بما يتجاوز حدود العلم والثقافة وخدمة المجتمع والمال والتأثيرات الناعمة بالوانها، وكل المفردات التي يحتوي عليها هذا القاموس من ملامح قريبة وبعيدة، من بينها بالطبع التوظيف السياسي، وسادت في عدد من الدول، ورجب بها من جانب شريحة من المواطنين.

تكاثر التجربة في مصر مؤخرا، وتحولت إلى تجارب، ولم تعد قاصرة على الجامعة الأميركية، كاتدم الجامعات في المنطقة، تجاوز تاريخ نشأتها في القاهرة قرنا من الزمان، وتجذب أبناء

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير
مختار الدبائي

كرم نعمة
حذام خريف

منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House

المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant

177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK

Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

الإعلان
Advertising Department

Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

أفاض المسؤول في كلامه، واعتبر أن إنجاز هذا الهدف يفتح الكثير من الأبواب المغلقة، أو كانت هناك تصورات أنها كذلك، ويسمح بتبادل زيارات أساتذة جامعات وطلبة، وكل مكونات العملية التعليمية، والتي لن تخلو من مفردات سياسية. بلغت هذا التفسير النظر إلى التوقعات السياسية التي تأسست فيها كل جامعة أجنبية في مصر، وأخرها اليابانية، وسنجدتها تتزامن مع نمو في وتيرة العلاقات، إذن، ليس المقصود نقل العلم والتقدم التكنولوجي من هذا البلد أو ذاك، لأن غالبية الأساتذة محليون، والمقررات لا تعني أنها شبيهة تماما لما يتم تدريسه في البلد الأصلي.

تنطوي الموافقة من الطرفين على تقدير معنوي، لاسيما إذا شهدت اهتماما رسميا من قبلها، كما هو الحال في النموذج الصيني، وظهرت ملامح في النموذج الياباني عندما احتفت القاهرة وطوكيو بتدشين ما يسمى بالمدارس اليابانية بمصر العام الماضي. يتواءم انتشار الجامعات الأجنبية مع تطلعات الدولة الأم إلى توسيع مساحة دورها على الساحطين الإقليمية أو الدولية، ويعد التعليم ضمن منظومة متكاملة أحد ركائزها وليس كلها، فتمه أدوات تؤدي جملة من المهام الأخرى.

يؤثر هذا المفهوم على المحتوى الرئيسي للتعليم وجودته، إذا افتقد إلى الرقابة الرسمية، وقياسات مطابقة الجودة، فينحرف عن دوره العلمي ويبقى مروده السياسي، والذي قد يتراجع، لأن المخرى في الافتتاح هو التعبير عن الدلالة المقصودة منذ البداية.

تراوح مستوى التعليم من جامعة أجنبية إلى أخرى لا يعني تذبذبا في العلاقة مع الدولة المنتسب إليها أو عدم اكتراث من الدولة المضيفة، فهذه الجامعات تدور في فلك الصف الأول والثاني على مستوى التقييم العلمي بالمعايير السائدة في مصر، ولم تنحدر إلى المستوى الثالث بعد، لأن هناك حدا أدنى من الجودة يجعل ربط اسم الدولة بأي جامعة محل مراقبة ولو من بعيد، ففي النهاية تعكس صورة رسمية في الذاكرة الجمعية.

الجامعات حيال الدول التي تنتسب إليها في البداية، حيث أنشئت في مصر جامعات حملت أسماء: ألمانيا وبريطانيا، وفرنسا وروسيا وكندا والصين واليابان، وتحدث كلها من دول لها علاقات وطيدة أو دافئة مع القاهرة، وليس مهما أن تكون لها جذور في البلد الذي تنتسب إليه. تختلف الجامعات الأجنبية التي تعددت أشكالها والوانها في مصر عن مثيلاتها التي ظهرت في بعض الدول العربية، وفتحت لها فروعاً لجامعات عريقة في الدول التي تعود إليها، ما يعني أن الطابع السياسي حاضر بقوة، ويشي إلحاق اسم الدولة بالجامعة بطابع رسمي، أو شبه رسمي على الأقل، حتى لو كانت مجهود من أصحابها المباشريين، المستثمرين والهيئات التعليمية الخاصة.

حدثني مسؤول مصري ذهب إلى دولة كبيرة، مكلفا بمهام سياسية معينة، في مقدمتها استعادة الدفة في العلاقات والتوازن معها، عن رغبتها في إنشاء فرع للجامعة في البلد الذي ذهب إليه، ففي اعتقاده أن هذه الخطوة تمثل قيمة سياسية مهمة. وشرح أن الهدف العلمي موجود، لأن التوأمة التي يريدها مع جامعة عريقة في

مجال تكنولوجيا المعلومات، ومن المهم أن تستفيد مصر من هذه الإمكانيات، مردفاً أن إنشاء الجامعة يتطلب موافقة القيادة السياسية في البلدين، وهي مؤشر مهم من الدولة الطالبة لرغبتها في تطوير التعاون والتنسيق ليشمل مجالات علمية وثقافية. يحمل ذلك أيضا رسالة على توسيع أطر العلاقات في مجالات سياسية وعسكرية واقتصادية، خاصة أن الدولة المقصودة لا تزال في مرحلة النمو، ولديها إحساس بالقلق الإستراتيجي، ومن مصلحتها مد بصورها لدولة في حجم ومكانة وموقع مصر.

